



شبكة مراقبة انتهاكات حقوق الانسان - السودان

دارفور الخمس:

جرائم جسيمة.. اغاثة مختنقة.. الثقة العامة متآكلة.. والحماية غائبة

التقرير الشهري الدوري – شهر نوفمبر 2025



الفهرس

Sudan Rights
Watch Network

المخلص التنفيذي:	(4-13)
المقدمة:	(5 - 4)
المنهجية:	(5)
المراجعة والتحليل القانوني:	(8 - 5)
قائمة الاختصارات:	(9)
أولاً: ولاية شمال دارفور:	
1. الوضع الأمني:	(10)
2. انتهاكات حقوق الإنسان:	(12 - 11)
3. أوضاع المجتمع المدني:	(13 - 12)
ثانياً: ولاية جنوب دارفور:	
1. الوضع الأمني:	(15 - 14)
2. انتهاكات حقوق الإنسان:	(16 - 15)
3. أوضاع المجتمع المدني:	(18 - 16)
ثالثاً: ولاية غرب دارفور:	
1. الوضع الأمني:	(20 - 19)
2. انتهاكات حقوق الإنسان:	(21 - 20)
3. أوضاع المجتمع المدني:	(22 - 21)
رابعاً: ولاية وسط دارفور:	
1. الوضع الأمني:	(24 - 23)
2. انتهاكات حقوق الإنسان:	(25 - 24)
3. أوضاع المجتمع المدني:	(26 - 25)
خامساً: ولاية شرق دارفور:	
1. الوضع الأمني:	(28 - 27)
2. انتهاكات حقوق الإنسان:	(28)
3. أوضاع المجتمع المدني:	(30 - 29)
سادساً: التحليل والمناقشة:	(33 - 31)
سابعاً: التوصيات:	(36 - 34)





الملخص التنفيذي:

تشهد ولايات دارفور الخمس، خلال شهر نوفمبر، حالة انهيار شامل في الأمن والخدمات الأساسية. تتجلى في تصاعد الانتهاكات الممنهجة، واتساع رقعة العنف الأهلي، وتمدد سلطة الدعم السريع، على حساب مؤسسات الدولة المنهارة. وتُظهر الوقائع التي رصدتها الشبكة، عبر التقارير الميدانية سلسلة مترابطة من الأحداث التي تكشف عن نمط موحد لإدارة العنف واستغلال الموارد وقمع المدنيين.

تعيش ولاية شمال دارفور، وضعاً إنسانياً وأمنياً بالغ الخطورة. فقد أحكمت قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة على مساحات واسعة من الولاية منذ أواخر أكتوبر المنصرم، وعلى الطرق الحيوية، وفرضت حصاراً خانقاً أدى إلى عزل المجتمعات المحلية ومنع وصول الإغاثة. وبرزت انتهاكات واسعة تمثلت في التهجير القسري، الحرق، النهب، واستهداف المدنيين في القرى والضواحي. وتُعدّ هذه الولاية، حالياً إحدى أكثر مناطق الإقليم هشاشةً، مع انهيار شبه كامل للخدمات الأساسية وتفاقم أوضاع النازحين.

أما في ولاية جنوب دارفور، يتسم المشهد بتزايد الانفلات الأمني وانتشار السلاح، مع بروز صراعات بين المزارعين والرعاة وتحول نزاعات الموارد إلى مواجهات دامية. كما تشهد الولاية تصاعداً في أنماط النهب والسطو المسلح، إضافةً إلى منظومة ابتزاز متنامية تمارسها عناصر الدعم السريع ضد المدنيين، ما أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتزايد مخاوف السكان.

بينما في ولاية شرق دارفور، تمثل محوراً بارزاً في ديناميكيات الصراع، خاصة في الضعين ومحليات عسلاية وبحر العرب. وانتشرت فيها انتهاكات استخبارات الدعم السريع، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، فرض الغرامات، التهديد بالقتل، واستهداف الأسر بسبب انتماءات ذويها. كما



Sudan Rights
Watch Network

برزت حوادث نهب مسلح منظمة، الى جانب ظهور اشتباكات بين المزارعين والرعاة عقب مؤتمرات للتعايش السلمي، ما يعكس التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع الأمني المتدهور.

أما في وسط دارفور، رغم عدم توفر معلومات تفصيلية مباشرة، إلا أن السياق الأمني العام في ولايات دارفور وتداخل العمليات العسكرية والنهب والتهجير، يشير إلى أن وسط دارفور ليست استثناءً من حالة الانهيار الإقليمي. إذ تُعدّ طرق التجارة والمناطق الزراعية فيها امتداداً لنطاق عمل المجموعات المسلحة المتحركة، ويتأثر السكان بنقص الخدمات وتقييد الحركة وتدهور الأوضاع الإنسانية. وتشير المؤشرات العامة إلى تصاعد التوترات القبلية ونزاعات الموارد، مع ضعف آليات الوساطة المحلية.

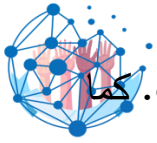
وتعد ولاية غرب دارفور، من أكثر الولايات هشاشة تاريخياً، ورغم غياب تفاصيل مباشرة ضمن المعلومات المقدمة، فإن الولاية تعاني امتداداً طبيعياً للأنماط نفسها: تفكك الأمن، توسع نفوذ الميليشيات، عجز السلطة المحلية، وتدهور بيئة الحماية للمدنيين. ويُرجّح استمرار نزوح واسع ونشاط مجموعات مسلحة تستغل الفوضى الإقليمية منذ سقوط الدولة في الإقليم.

المقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية تُعنى تخصيصاً بمراقبة وتوثيق وتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها وزيادة الوعي الحقوقي وتعزيز جهود المناصرة من أجل المساءلة والعدالة.

تسعى الشبكة إلى توفير معلومات دقيقة وعالية الموثوقية يتم جمعها حصرياً من الميدان، عن أوضاع حقوق الإنسان والحوادث الأمنية، من خلال إصدار تقارير شهرية دورية ذات





Sudan Rights
Watch Network

تحليلات متعمقة، بالإضافة إلى التقارير الأسبوعية والنشرات العاجلة وفق تطورات الأحداث. كما تقوم الشبكة بإصدار بيانات وخطابات وكلمات ذات الصلة بالأحداث والمناسبات العامة ذات العلاقة بالجوانب الحقوقية. وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية وقراءات بلغة مهنية رصينة، حول انتهاكات حقوق الإنسان الأوضاع الأمنية.

المنهجية:

أعد هذا التقرير بناءً على بيانات ومعلومات جمعها راصدوا "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" الميدانيين المنتشرون في ولايات إقليم دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة وصرامة مهنية، تستخدم الشبكة أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصُمم خصيصاً لجمع بيانات رئيسية وتفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية، وأوضاع المجتمع المدني وجوانب حياة المواطنين المختلفة.

يعمل هذا النهج على تسهيل عملية جمع بيانات ومعلومات أكثر موثوقية وتحفظ بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصادقية في جميع مراحل العمل. وتتبع الشبكة عملية مراجعة وتدقيق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات بفريق عمل متكامل ومتداخل متخصصين في أي مرحلة لوحدها.

المراجعة والتحليل القانوني:

منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، يشهد إقليم دارفور تدهوراً مروعاً في أوضاع حقوق الإنسان، إذ تصاعدت الانتهاكات بصورة غير مسبوقة، واستُهدف المدنيون بسلسلة من الجرائم الجسيمة شملت القتل خارج نطاق القانون، والاغتصاب والعنف الجنسي، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، والتهجير القسري، إلى جانب نهب الممتلكات وتدمير البنية التحتية.





Sudan Rights
Watch Network

لقد بات الوضع الإنساني في الإقليم كارثياً، حيث يعاني الملايين من نقص حاد في الغذاء والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية. ويُعدّ الأطفال والنساء الأكثر تضرراً من هذه الانتهاكات، بما في ذلك الاغتصاب والاستغلال الجنسي وسائر أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وثّقت الشبكة خلال شهر نوفمبر 2025 عدداً من الحوادث الأمنية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين في دارفور، شملت القتل خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، ونهب الممتلكات. وارتكبت هذه الانتهاكات بصورة أساسية بواسطة قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها. كما نفذت القوات المسلحة السودانية قصفاً جواً بطائرات مسيّرة استهدفت أعياناً مدنية مأهولة، ما أدى إلى خسائر بشرية كبيرة وتدمير ممتلكات وبُنى أساسية.

وبناءً على مراجعة هذه الوقائع وتحليلها في ضوء القانون الدولي الإنساني والقوانين الدولية ذات الصلة بالنزاعات المسلحة، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية، يتضح أن الانتهاكات الموثقة ترقى إلى جرائم دولية تُصنّف ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وبعض الانتهاكات ترقى إلى جرائم الإبادة الجماعية، نظراً لطبيعتها الجسيمة وغير المبررة، ولما انطوت عليه من ظروف لا إنسانية وانتهاك صريح لمبادئ التمييز وحماية المدنيين. وتشمل القواعد القانونية المنطبقة ما يلي:

أولاً: الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة:

1. اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006، وقد صادق عليها السودان في 25 فبراير 2021.
2. المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر استهداف الأعيان المدنية وتدميرها.
3. المادة 25 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، التي تحظر الهجوم أو القصف على المدن والقرى والمساكن والمباني المدنية.





4. المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تنظم الحماية الأساسية للأشخاص غير المشاركين في الأعمال القتالية.

5. البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف، الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وقد صادق عليه السودان عام 2006.

6. المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) بشأن حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

7. المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللتان تحظران الاعتقال التعسفي لما يمثله من انتهاك خطير للحرية والأمان الشخصي.

8. اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، وصادق عليها السودان في 25 فبراير 2021.

9. المواد 6 و7 و8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تُجرّم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ورغم عدم انضمام السودان للنظام الأساسي، إلا أن أحكامه تُعد مرجعاً معتبراً لتفسير القانون الدولي العرفي. وبالنظر إلى قرار مجلس الأمن رقم 1593 (31 مارس 2005) القاضي بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن للمحكمة ولاية قضائية سارية على الجرائم الدولية المرتكبة في الإقليم.

ثانياً: القانون الجنائي السوداني لسنة 1991: جرّم القانون الوطني العديد من الأفعال المرتكبة، ومن أهمها:

1. المواد 148-152: جرائم العنف الجنسي.

2. المادة 162: جريمة الاختطاف.

3. المادة 165: الاعتقال التعسفي.



4. المادة 175: جريمة النهب.

5. المادة 182: الإلتلاف الجنائي.

6. المادة 186: الجرائم ضد الإنسانية.

7. المادة 187: جريمة الإبادة الجماعية.

8. المادة 189: الجرائم ضد الممتلكات المحمية في النزاعات المسلحة.

ورغم وجود هذا الإطار القانوني، إلا أن تطبيقه في المحاكم الوطنية يظل شبه مستحيل لأسباب جوهرية، أبرزها:

1. انعدام استقلالية السلطة القضائية وخضوعها للتأثيرات التنفيذية والسياسية.

2. غياب الإرادة المؤسسية لتطبيق القانون على الجناة الرئيسيين.

3. تورط كبار المسؤولين والقادة العسكريين في الدولة في هذه الانتهاكات.

4. ضعف القدرات الفنية والبشرية للسلطة القضائية في التعامل مع الجرائم الدولية المعقدة.

وقد أسهم هذا الواقع في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب وتشجيع استمرار الانتهاكات بصورة أوسع وأخطر. وبالنظر إلى حجم الجرائم وطبيعتها ومنهجيتها، يصبح من الضروري اللجوء إلى آليات قضائية دولية، وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى إمكانية إنشاء محاكم خاصة أو مختلطة تُعنى بمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، وضمان حق الضحايا في العدالة والإنصاف ومنع تكرار الجرائم.



الاختصار بالانجليزية	الاسم باللغة الانجليزية	الاسم باللغة العربية
SAF	Sudanese Armed forces	القوات المسلحة السودانية
RSF	Repaid Support forces	قوات الدعم السريع
SJF	Sudanese Joint Forces	القوات المشتركة السودانية
IDPs	Internally Displaced People	النازحون
Refugees	Refugees	اللاجئون
IHL	International Humanitarian Law	القانون الدولي الانساني
GC	Geneva Conventions	اتفاقيات جنيف
AP	Additional Protocol	البروتوكول الاضافي
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
Amnesty International	Amnesty International	منظمة العفو الدولية



أولاً: ولاية شمال دارفور

1. الوضع الأمني:

تواجه ولاية شمال دارفور أزمة إنسانية وأمنية بالغة الخطورة، تتخللها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فيما يبرز المجتمع المدني تحت أوضاع مأساوية اتخذت طابع النزوح الجماعي والانهيار شبه الكامل للخدمات الأساسية. وقد أحكمت قوات الدعم السريع سيطرتها على الولاية بصورة شاملة، عبر حضور عسكري مكثف وحصار خانق وعزل تام للمدن والبلدات.

لا تزال مدينة الفاشر محاصرة، ويجد المدنيون صعوبة بالغة في مغادرتها، في ظل انقطاع كامل لشبكات الاتصالات واتساع رقعة القتال. كما تستمر الاشتباكات على الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة، ما يزيد من تعقيد الوضع الإنساني ويعمق المخاطر المحيطة بالسكان.

وتشهد الولاية، بوجه عام، انهياراً متعدد الأبعاد، سياسياً وأمنياً وإنسانياً وحقوقياً، إذ أدت سيطرة قوات الدعم السريع على مناطق واسعة، خصوصاً مدينة الفاشر، إلى تفاقم التوترات الأمنية وانتشار عمليات النهب والهجمات التي يرتكبها متفلقون مسلحون. وفي هذا السياق، تعرّض منجم "تقرو" بمحلية المالحه لهجوم مسلح، كما شهد أحد الأسواق المدنية بالمحلية هجوماً أدى إلى مقتل 15 مدنياً وإصابة 13 آخرين.

وتحصلت مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" على عشرات الافادات المباشرة في شكل مقابلات ميدانية مع ناجين وناجيات نازحين يتوزعون بين مخيمات النزوح داخل المدينة ومحيطها وذلك من أجل توفير صورة أوضح لطبيعة الانتهاكات والظروف القاسية التي يمر بها السكان الذين فروا قسراً من مناطقهم وديارهم ولاسيما الفاشر ومحيطها.



2. انتهاكات حقوق الانسان:

تشير البيانات الميدانية والشهادات التي جمعتها مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان" السودان من الناجين والنازحين إلى تفاقم خطير في أنماط العنف والانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات في ولاية شمال دارفور. فقد تم توثيق (31) حالة اغتصاب في محيط محلية طويلة، جميعهن من المقيمات في معسكر دبة نايرة (منطقتي شكشو وأب نقور). وتوزعت أعمار الضحايا على النحو الآتي: 12 حالة بين 20-24 عاماً، 15 حالة بين 25-29 عاماً، و 4 حالات بين 30-40 عاماً.

كما وصل إلى محلية طويلة (93) ضحية عنف جسدي كانوا قد فروا من الفاشر، فيما أُفيد بمقتل أكثر من (270) امرأة أثناء محاولتهن النزوح من الفاشر باتجاه طويلة، نتيجة للهجمات والانتهاكات على طول الطريق. وتشمل الانتهاكات ضد النساء والفتيات أيضاً عمليات تفتيش مهينة جرى خلالها انتزاع القوط الصحية وحفاضات الأطفال.

وفيما يتعلق بالجرحى والمصابين، بلغ عددهم (575) شخصاً، معظمهم أصيبوا بالرصاص أو الشظايا. كما سجّلت الحالات الميدانية ابتزازاً للعاملين في المجال الإنساني، من بينهم الدكتور إسحاق، اختصاصي طب الأطفال، الذي تعرض للتهديد أثناء أدائه عمله. وشهدت مناطق واسعة عمليات نهب شامل للمنازل، إلى جانب اعتقال شباب وكبار سن؛ إذ احتُجزت مجموعات منهم داخل مدينة الفاشر (في مناطق البورصة، وجامعة الفاشر، وأولاد الريف)، بينما تم ترحيل آخرين إلى مدينة نيالا.

وأكدت الإفادات المتعددة والمختلفة مع الناجين وشهود العيان وقوع عمليات قتل ميداني لمدنيين عُرِّل، إضافة إلى إعدامات جماعية واحتجاز رهائن مقابل فدية مالية. كما وثّقت منظمات دولية، بينها أطباء بلا حدود وبلان سودان وناسب، حدوث عنف جنسي واسع النطاق، بما في ذلك حالات اغتصاب جماعي ارتكبت على يد عناصر من قوات الدعم السريع.





Sudan Rights
Watch Network

وفي منطقة "قرني"، تشير إفادات، إلى احتجاز مئات المدنيين داخل مدارس، تعرضوا خلالها للضرب المبرح والتعذيب والابتزاز، مع مطالبتهم بدفع فدية مالية نظير الإفراج عنهم. وتتواصل في مدينة الفاشر ومحيطها أعمال النهب والانتهاكات الجسدية والجنسية في ظل غياب كامل للحماية وازدياد القيود المفروضة على الحركة والاتصال.

3. أوضاع المجتمع المدني

تشهد محلية طويلة نشاطاً ملحوظاً لأكثر من خمس عشرة مبادرة وجمعية نسوية تعمل في تشغيل المطابخ الجماعية وتوزيع حقائب الكرامة للنساء والفتيات. غير أن هذه المبادرات تواجه أعباءً مالية وإدارية مُرهقة نتيجة فرض السلطة المدنية في دائرة طويلة رسوماً مرتفعة لتجديد التسجيل، إضافة إلى مطالبات متكررة بتقديم معلومات تفصيلية حول مصادر التمويل والجهات الداعمة. كما تلزم السلطات المحلية كل مشروع بدفع نسبة 40% من قيمته تحت مسمى "رسوم تسيير المكاتب"، الأمر الذي يعطل قدرة هذه المبادرات على الاستجابة الفعّالة للاحتياجات الإنسانية العاجلة.

وفي السياق ذاته، قامت منظمات وطنية ودولية، على رأسها أطباء بلا حدود، بزيارة منطقة كورما للوقوف على أوضاع النازحين هناك. وقد أظهرت الزيارة انهياراً شاملاً في الخدمات الصحية بعد تعرض المرافق الطبية لهجمات وعمليات نهب، فيما يعيش النازحون في ظروف بالغة القسوة، دون غذاء كافٍ أو مياه صالحة للشرب أو رعاية طبية أساسية، وغالباً في العراء دون مأوى مناسب.

وتشهد المنطقة موجة نزوح جماعي واسعة النطاق، إذ نزح أكثر من 90 ألف شخص من المدنيين والعسكريين من الفاشر باتجاه طويلة ومليط؛ حيث استقبلت طويلة ما يقارب 80% من النازحين، بينما استقبلت مليط حوالي 10%.



Sudan Rights
Watch Network

وتتواصل عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين والنازحين، ما فاقم معاناتهم بصورة بالغة. وقد سُجّلت وفاة (40) شخصاً في منطقة قرني نتيجة تناول وجبة عدس ملوثة تسمماً. كما تشير الشهادات إلى احتجاز مدنيين في المنطقة ذاتها التي تقع شمال غربي الفاشر، للاشتباه في كونهم عسكريين، فيما يعجز آخرون عن المغادرة إلى مناطق أكثر أمناً بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف السفر.

وتبرز مخاطر جديدة تهدد المدنيين مع اتساع رقعة القتال، حيث أصبحت المخلفات المتفجرة للحرب، مثل الذخائر غير المنفجرة والألغام، مصدراً يومياً للخطر، خصوصاً على النازحين والعائدين إلى قراهم، وكذلك على المدنيين الذين بقوا داخل الفاشر بعد سقوطها، والذين يعيشون وسط بيئة عالية الخطورة وانعدام شبه تام للحماية.



ثانياً: ولاية جنوب دارفور

1. الوضع الأمني:

تعيش ولاية جنوب دارفور، حالة انفلات أمني متصاعد، تتجلى في حوادث النهب المسلح والسرقات المتكررة. وعلى الرغم من أن الولاية شهدت استقراراً نسبياً خلال الأشهر الماضية، فإن الأوضاع الأمنية عادت إلى التدهور بصورة ملحوظة، مع توسع ظاهرة النهب المنظم والسرقات التي تتم حتى في مناطق قريبة من الحراسات التابعة لقوات الدعم السريع.

ففي الأول من نوفمبر، تشديداً أمنياً واسع النطاق، حيث انتشرت قوات الدعم السريع في نقاط استراتيجية شملت تقاطع شارع الكنغو، وشارع جبل مرة، وبداية كبري مكة، وتقاطع المطار. وتقوم القوات في هذه المواقع بإيقاف المركبات وتفتيش الركاب واستجوابهم، في ظل أجواء أمنية متوترة وتزايد المخاوف وسط السكان.

وفي الثالث من نوفمبر، تعرضت صيدلية الأصدقاء الواقعة بشارع الكنغو للسرقة. كما يعاني المزارعون في شرق بليل من اعتداءات الرعاة الذين يدخلون ماشيتهم إلى المزارع عنوة، الأمر الذي يتكرر سنوياً خلال موسم الحصاد، ويؤدي عادةً إلى اشتباكات وعنف متبادل بين الطرفين. كذلك تستمر حوادث الاختطاف وطلب الفدية؛ ففي 12 نوفمبر، تم اختطاف شخصين من معسكر عطاش، في حادثة تعكس التدهور المطرد للوضع الأمني.

وفي 24 نوفمبر، وقعت سرقة في مخزن بسوق موقف الجنينة، وهو مقر سابق لفرع مركز MTN، حيث تمت سرقة ألواح طاقة شمسية وجهازي "ستارلينك". وكان التجار وأصحاب





المحلات قد شعروا ببعض الأمان خلال الأشهر الثلاث الماضية، ما دفعهم لترك معداتهم داخل المحلات، إلا أن عودة السرقات كشفت مدى هشاشة الوضع والسيولة الأمنية المتذبذبة.

وفي حادثة أخرى، تم الاعتداء على المواطن عيسى (25 عاماً) أثناء توجهه لبيع سيارته، حيث تعرض للضرب وتقييد العينين، ثم ترك في منطقة نائية خارج مدينة نيالا. وعند إفاقته، وجد نفسه في مكان مجهول، قبل أن يساعده أحد المارة بالوصول إلى طريق المواصلات، ومنه إلى سوق المواشي بالمدينة.

2. انتهاكات حقوق الإنسان:

تعاني مدينة نيالا ومحيطها، منذ بداية نوفمبر، موجة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان شملت الاعتقالات التعسفية والخطف والنهب والاستجابات الميدانية، الأمر الذي فاقم مستويات الخوف وانعدام الأمان وسط السكان المدنيين.

ففي الأول من نوفمبر، تعرّض المواطن أبوبكر (اسم مستعار) للتفتيش في ثلاث نقاط متتالية أثناء توجهه إلى مكان عمله. ففي نقطة التفتيش بكبري مكة، تم فحص حقيبته والتدقيق في الأوراق التي بحوزته، ووجهت إليه أسئلة عن سبب حمله "قوائم بأسماء أشخاص"، وما إذا كان يقوم بتسجيل السكان لأغراض تتعلق بالاستنفار. وقد أوضح أنها وثائق تخص عمله بوزارة الصحة، في قسم مكافحة الملاريا، إلا أن الاستجابات تكررت في كل نقطة مرّ بها.

وفي الثاني من نوفمبر، وعند حوالي الساعة الثانية ظهراً، تعرض طفل يدعى مهند (16 عاماً) لاعتداء مسلح في حي الجير، حيث أوقفته مجموعة من شخصين يرتديان "كدمول" ويحملان أسلحة، أثناء قيادة الطفل، دراجة نارية مستعارة. وعند رفضه تسليم الدراجة، أطلقا النار عليه، فأصاباه في ساقه، ثم استوليا على الهاتف والدراجة. وقد أفاد شهود عيان لمصادر "شبكة مراقبة



حقوق الإنسان - السودان" الميدانية بالولاية، برؤية الدراجة لاحقاً بحوزة شخصين مسلحين من أمامهم. وقد وقعت الحادثة أمام منزل أسرة الطفل، وسط صرخات والدته إلى أن لاذ الجناة بالفرار.

وفي السادس من نوفمبر، حوالي الساعة السادسة مساءً، تم اختطاف مدير المستشفى التركي في نيالا، الدكتور رشيد محمد عبدالله، من قبل جهة مجهولة. ويُعد المستشفى التركي من أكبر المرافق التي تستقبل جرحى قوات الدعم السريع، وقد شكا عدد من الكوادر الطبية، خصوصاً المرضى والمرضات، من سوء المعاملة والتهديد بالسلاح من قبل مرافقي المرضى، مما زاد من مخاطر العمل الطبي في المدينة.

وفي 13 نوفمبر، قُتل الأستاذ التوم داوود أحمد، داخل منزله بحي الجير شمالي نيالا، قرب مسجد الحي، عندما اقتحمت مجموعة مسلحة منزله بهدف الاستيلاء على جهاز "ستارلينك". وأسفر الهجوم عن مقتل الضحية وإصابة ثلاثة من الجيران (رجل وامرأتان). وفي الليلة نفسها، نفذت المجموعة ذاتها سلسلة سرقات لعدد من الهواتف في مواقع مختلفة داخل الحي.

وتشمل الانتهاكات المتصاعدة أيضاً الاعتقالات التعسفية والخطف والتجنيد القسري. وقد أفاد عدد من الشباب العاملين في منظمات المجتمع المدني بنيالا، لمصادر الشبكة، بأنهم يواجهون مضايقات يومية واستجابات متكررة تمنعهم من التحرك بحرية وقد دفعهم ذلك إلى تبني استراتيجيات حماية ذاتية، مثل تجنب حمل الحقائب والهواتف في مناطق معينة، تغيير طرق الذهاب والعودة إلى المنازل، وعدم الخروج ليلاً إلا للضرورة القصوى.

3. أوضاع المجتمع المدني:

شهدت الولاية، خلال شهر نوفمبر، عدداً من الأحداث والتحديات التي أثرت على العمل الإنساني والمجتمعي في الولاية. في 13 نوفمبر، قُتلت موظفة بالهلال الأحمر خلال شجار مع



Sudan Rights
Watch Network

زوجها، الذي أقدم بعد الحادث على الانتحار. وكانت الضحية مشرفة لفريق كان من المقرر أن يتوجه إلى مدينة الفاشر، إلا أن وفاتها أدت إلى تأجيل سفر الفريق. وأفادت بعض المصادر من أهاليهما، أن الحادث نشب بعد شجار بين الضحية وزوجها في مكتب العمل، قبل أن تعود إلى منزل أسرتها حيث وقع الاعتداء. وأشارت بعض الروايات إلى أن رفض الزوج للسفر كان أحد العوامل المساهمة في الحادث.

فرضت وزارة الشؤون الاجتماعية رسوم تسجيل عالية على الجمعيات والمبادرات، إذ تبلغ 150 ألف جنيه للجمعيات و100 ألف للمبادرات، بالإضافة إلى اقتطاع 40% من التمويل المقدم للمنظمات والمبادرات. وقد ساهمت هذه القيود في إعاقة القدرة على تقديم الدعم الإنساني، خصوصاً في ظل الاعتماد الكبير للمؤسسات الحكومية على التمويل الخارجي للقيام بمهامها الأساسية، بما في ذلك وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، حيث تصل حصة الوزارة من الخدمات المقدمة للنازحين إلى 40%.

ونظمت منظمة تنمية نساء السودان SWDO ومنظمة تنمية وتطوير المجتمع CDPO بتمويل من *Safer world*، اجتماعاً للمبادرات والمنظمات في جنوب دارفور خلال 16-17 نوفمبر، بمشاركة ممثلين من محليات مختلفة، شملت مرشينج، كاس، نتيقة، برام، تلس، رهيد البردي، عد الفرسان، بليل، ونيالا. وقد ركز الاجتماع على تحليل السياق المحلي وتحديد الأولويات والتدخلات الممكنة، وتم خلاله تسليط الضوء على التحديات، منها: غياب البنوك، صعوبات التحويلات المالية، أزمة السيولة، واعتماد المؤسسات الحكومية على الدعم الخارجي.

كما نظمت منظمة SWDO ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام بدأت في 26 نوفمبر، بعنوان "دور الأجهزة العدلية في تعزيز حقوق الإنسان والحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي"، وشارك فيها ممثلون من نيابة الطفل، الشرطة، الاستخبارات، ومستشارون قانونيون وقضاة.



Sudan Rights
Watch Network

وقد توقف قسم الباطنية بمستشفى نبالا التعليمي عن العمل نتيجة ضعف الموارد، ما دفع

إدارة المستشفى إلى فرض تذاكر لدخول المستشفى لضمان تشغيل الحد الأدنى من الخدمات.

وفيما أقامت مؤسسة بحيريات النسوية جلسة نقاش حول العنف المبني على النوع الاجتماعي

في 29 نوفمبر بمقرها في نبالا، بينما أقامت منظمة تنمية الريف (RDO) فعاليات حملة الـ 16

يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في معسكرات السريف، عطاش، كلمة، ونبالا،

شملت ورش توعية وجلسات دعم للفئات المستهدفة.





ثالثاً: ولاية غرب دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت ولاية غرب دارفور، خلال النصف الأول من شهر فبراير، تطورات سياسية وأمنية ملحوظة. ففي السادس من نوفمبر تم الإعلان من مدينة بورتسودان عن إعادة تشكيل لجنة ولائية جديدة للاستنفار والمقاومة الشعبية، وتضم ممثلين عن الأجهزة المدنية والعسكرية، مع توزيع واضح للمهام بين الرئاسة، والمقررية، واللجان المتخصصة مثل الإسناد المدني، الاتصال والتنسيق، الشؤون القانونية، الإعلام، التدريب، واللجان المحلية في مختلف المحليات.

وأثار القرار موجة واسعة من ردود الأفعال، خصوصاً في أوساط الشباب، تبعها تشديد أمني طال نشاط الأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى فرض رقابة على خدمات الإنترنت وشبكات الواي فاي. وفي 10 فبراير، اتخذ قرار يقضي بقطع شبكة الاتصالات الرئيسية العاملة في الولاية، وهي الشبكة الوحيدة التي استمرت منذ اندلاع حرب 15 أبريل، ولا يزال القطع مستمراً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

وفي 8 ديسمبر، أغلقت السلطات التشادية معبر أدري الحدودي، قبل أن يُعاد فتحه في 14 من الشهر نفسه. وأدى هذا الإغلاق إلى منع دخول وخروج البضائع التجارية، باستثناء المساعدات الإنسانية المخصصة للمنظمات. وتعود أسباب الإغلاق إلى توترات مرتبطة بعمليات تهريب السلع وعدم خضوعها للإجراءات الجمركية على الجانب التشادي.



Sudan Rights
Watch Network

وخلال النصف الثاني للشهر، لوحظت حشود عسكرية لقوات الدعم السريع في شمال مدينة

الجبينة، خاصة في محليتي كلبس وسربا، حيث تم تجميع عدد من المركبات العسكرية دون

الدخول في مواجهات مع القوات الحكومية والقوات المشتركة المتمركزة في مدينة الطينة.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

ولقد شهدت الولاية، خلال النصف الأول من الشهر، تصاعداً ملحوظاً في الانتهاكات،

خاصة عقب قرار السلطات في بورتسودان بتشكيل لجنة الاستفار، وما تبعه من قطع خدمة

شبكة الاتصالات الرئيسية في الولاية. وقد أسهم غياب الاتصال وتقييد المعلومات في خلق بيئة

مواتية لارتكاب مزيد من التجاوزات دون رقابة أو مساءلة.

وسُجّلت عدة حالات اعتقال تعسفي طالت مدنيين، من بينهم أحد التجار يدعى عبدالمنعم

بلال، في سوق الجبينة، الذي تم توقيفه على خلفية تسجيل صوتي اعتُبر ذا طبيعة أمنية، وتجدر

الإشارة إلى أن الشخص نفسه سبق اعتقاله وإطلاق سراحه ثم أعيد توقيفه مرة أخرى في سياق

مشابه. كما تم الإفراج عن الإعلامي الرشيد جراد مدير الوكالة السودانية للأنباء سونا إبان عهد

النظام السابق، بعد أشهر من احتجازه دون توجيه تهمة واضحة، في سياق يعكس استمرار القيود

على حرية التعبير والعمل الإعلامي في الولاية.

وأفادت مصادر محلية في محلية سربا لمصادر الشبكة الميدانية بالولاية، بحدوث حالات

اعتداء جنسي استهدفت عدداً من النساء، ولا تزال المعلومات قيد التحري للتأكد من العدد والوقائع

الكاملة. ففي حادثة موثقة أخرى بمنطقة أبو سروج، تعرّضت أربع فتيات تتراوح أعمارهن بين 12

و14 عاماً لحادثة اغتصاب جماعي نفذته مجموعات مسلحة تستقل الخيول والجمال.



ووقعت الحادثة أثناء خروج مجموعة من الأهالي لجمع الحطب والقش بالقرب من المنطقة،

حيث هاجمتهم مجموعة مسلحة، وقامت بفصل الفتيات عن بقية المجموعة وملاحقتهن قبل الاعتداء عليهن بالضرب والاغتصاب. تم العثور على الفتيات في حالة إعياء شديد، ونُقلن إلى مستشفى الجينية لتلقي العلاج. وعلى الرغم من استقرار حالتهم الصحية، إلا أن آثار الاعتداء الجنسي والنفسي كانت واضحة، ولم تُتخذ أي إجراءات جادة لتعقب الجناة الذين ما زالوا يتحركون بشكل علني في المنطقة.

وفي حادثة أخرى في منطقة كنفو حرازة في جنوب الجينية بمحلية بيضة، تم توقيف ثلاثة شبان تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عاماً، بعد أن قام أحد أفراد قوات الدعم السريع ببيع هاتف يعود لأحدهم، وظهرت على الهاتف صور لعناصر من القوات المشتركة. بُني على ذلك اتهام الشبان بـ"التخابر" لصالح الجيش والمشاركة والتحالف السوداني، وتم احتجازهم وتعذيبهم قبل فرض غرامة مالية كبيرة تتجاوز 400 ألف على كل واحد منهم. وعقب إطلاق سراحهم، تعرّضوا لمداومة مرة أخرى من قبل جهات مجهولة، ما اضطرهم إلى الفرار إلى الأراضي التشادية عبر معبر أدري بحثاً عن الأمان.

3. اوضاع المجتمع المدني:

خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر، لوحظ، حراكاً مكثفاً للمنظمات الإنسانية، تركز على تقديم الإغاثة وتخفيف الأعباء المعيشية عن السكان. وشمل ذلك توزيع المساعدات الغذائية ودعم بعض السلع الأساسية، وعلى رأسها الخبز، حيث أعادت منظمة NRC دعم السلعة، ما أدى إلى خفض سعر الخبز بنسبة 100% في محاولة للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الأسر المتضررة.



Sudan Rights
Watch Network

وعلى الصعيد السياسي، أصدرت مجموعة من القوى السياسية والتجمعات المدنية بالولاية بياناً مشتركاً أدانت فيه القرار الصادر عن إحدى سلطات الولايات الشمالية، والقاضي بمنع نقل السلع والبضائع إلى ولايات كردفان ودارفور. ووصف البيان القرار بأنه إجراء عقابي يستهدف المدنيين بشكل مباشر في ظل الأوضاع الإنسانية المعقدة التي تعيشها المنطقة.

وأشار البيان أن منع انسياب السلع ليس مجرد إجراء إداري، بل هو امتداد مباشر للحرب على المدنيين من خلال الحرمان المتعمد من الغذاء في وقت يدعو فيه المجتمع الدولي إلى فتح الممرات الإنسانية وضمان وصول المساعدات دون عوائق.





رابعاً: ولاية وسط دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت ولاية وسط دارفور خلال شهر نوفمبر 2025 سلسلة من الحوادث الأمنية التي أسفرت عن إصابات ووفيات، بالإضافة إلى أضرار مادية كبيرة، شملت المدنيين وممتلكات عامة وخاصة. ففي الأول من نوفمبر، أصيب مواطن يدعى شوشان موسى الأول، أثناء تعرضه لعملية نهب مسلح على الطريق الرابط بين الجنيّة وزالنجي، على بعد نحو 3 كيلومترات غرب منطقة مورني. وقد تم سرقة مبالغ مالية ومقتنيات شخصية، وأصيب الضحية في ساقه.

وفي الخامس من نوفمبر، خلال احتفال بتنصيب قائد جديد لإحدى فرق الدعم السريع بمشّتل مشروع جبل مرة، تم إطلاق ثلاث قذائف من مسيرة تتبع للجيش السوداني، ما أسفر عن مقتل 9 أشخاص وإصابة 20 آخرين. ومن بين القتلى، مقدم في الدعم السريع يدعى فضل السليك المشهور بـ"أب تبة"، وضابط يدعى محمود نورالدين وضباط آخرين، بينما لم يُعرف هوية بعض الضحايا.

وفي السادس من نوفمبر، أصيب ثلاثة أشخاص في سوق كولمبيا بمعسكر الحميدية للنازحين إثر مشادة بينهم، ونُقلوا لتلقي العلاج بالمستشفى. في الثامن من نوفمبر، تعرض أحد سكان معسكر الحميدية لإطلاق نار أثناء سرقة دراجاته النارية من قبل مجهولين، ما أدى إلى إصابته.

وفي 13 نوفمبر، أسفرت عملية قصف بواسطة مسيرة يرحج تتبعها للجيش السوداني على أربع شاحنات تجارية متوقفة في البورصة شرق مدينة زالنجي، عن تدمير الشاحنات بشكل شبه كامل، ومقتل سائق واحد، وإصابة أربعة آخرين. وأعلنت الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات





الإنسانية أن الشاحنات كانت محملة بالمساعدات الإنسانية ومتجهة إلى الفاشر. في ذات اليوم، أدى شجار بين مجموعتين في سوق الخميس إلى إصابة شخصين، أحدهما بطعن بالسكين، والآخر بإطلاق نار، ونُقل إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وفي 18 نوفمبر، قتل مواطن مواطن يدعى شوقي ادم احمد، يعمل كعامل نقالة بمستشفى زالنجي التعليمي إثر تبادل إطلاق نار بين مجموعتين، إحداهما مسؤولة عن حماية المستشفى، والأخرى كانت تحاول إدخال مريض مسلح إلى المستشفى. أسفر الحادث عن وفاة الضحية شوقي وإصابة ثلاثة آخرين من الطرفين.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

في الخامس من نوفمبر، اعتقلت قوات الاستخبارات التابعة للدعم السريع مواطناً يدعى الفاضل اسماعيل شهير بـ"اوفي"، بعد حادثة إطلاق النار باستخدام مسيرة، ولم يُفرج عنه حتى منتصف الشهر. كما تم اعتقال شخص آخر بالقرب من موقع الاعتقال ذاته.

وفي السابع من نوفمبر، تم توقيف مواطن آخر يدعى موسي الكلي، يعمل تاجراً وقيم في جنوب الكرانك من قبل استخبارات الدعم السريع. وفي التاسع من نوفمبر، اعتُقلت ناشطة في المجتمع المدني وعضوة في غرفة طوارئ الكرانك جنوب، تدعى روعة يوسف عيسي، أمام منزلها على يد استخبارات الدعم السريع.

وفي 24 نوفمبر، تعرضت عربة تجارية لعملية نهب على طريق زالنجي نيرتتي قرب منطقة فكا دكو. أسفر الحادث عن إصابة ثلاثة من الركاب، وإصابة ثلاثة من الجناة نتيجة مقاومة الركاب لهم. تم نقل جميع المصابين إلى مستشفى زالنجي، وتم التحفظ على الجناة.



Sudan F
Watch N

وفي 25 نوفمبر، قتلت سيدة في حي الوادي على يد زوجها نتيجة تعرضها للضرب بآلة حادة، ما أدى إلى وفاتها فور وصولها إلى المستشفى. وفي 26 نوفمبر، قتلت سيدة أخرى تدعى رحاب محمد علي، على يد زوجها في حي كنجومية بنفس الطريقة. ويلاحظ أن الحادثتين وقعتا خلال الفترة الأولى من حملة الـ16 يوماً لمكافحة العنف ضد المرأة، ما يسلط الضوء على استمرار خطر العنف الأسري رغم الحملات التوعوية.

3. أوضاع المجتمع المدني:

تواصل العديد من منظمات ومبادرات المجتمع المدني حملة مكافحة الكوليرا في مدينة زانجي بدعم من منظمة NRC، بهدف الحد من انتشار المرض وتقديم الدعم الصحي للمتضررين. كما قامت غرفة الطوارئ النسوية في زانجي بتوزيع عدد من الحقائق النسائية في المعسكرات ومراكز الإيواء، ضمن جهود تعزيز الحماية والدعم للنساء والفتيات.

وفي 8 نوفمبر، نظمت جمعية أصدقاء الصحة والبيئة بالتعاون مع مبادرة إنقذوا الجنية حملة للإصحاح البيئي في المدينة، لتعزيز النظافة العامة والوقاية من الأمراض.

وفي الأول من نوفمبر، انطلق دوري المحبة والسلام لكرة القدم في زانجي، تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة التابعة للإدارة المدنية التابعة للدعم السريع، بمشاركة عدد من منتخبات الأحياء، بهدف تعزيز التفاعل الاجتماعي وبناء السلام المجتمعي.

وتشهد الولاية قيوداً إجرائية على الأنشطة السياسية غير الموالية للإدارة المدنية التابعة للدعم السريع المؤقتة، بينما تحظى الأحزاب والكيانات الموالية بحرية نسبية في الاجتماعات واللقاءات والحركة، بما في ذلك تحالف قم وحركة وجيش تحرير السودان المجلس الانتقالي. في المقابل،





يسمح لبعض منظمات المجتمع المدني بتنظيم منتديات وأنشطة توعوية بعد استيفاء إجراءات إدارية رسمية.

وبتاريخ 15 نوفمبر، أقامت منظمة رفع الوعي للتنمية الاجتماعية منتدى بعنوان "مكافحة خطاب الكراهية" بدعم من منصة المجتمع المدني في وسط دارفور، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي والتثقيف حول قيم السلام والتعايش.

وفي 29 نوفمبر، دشنت القوى المدنية المتحدة (قمم) مكتبها في محلية وادي صالح بولاية وسط دارفور، بحضور وفد قيادي من الولاية ضم أحمد عبدالله مناوي، والأمين العام محمد الطاهر عبدالله، والأمين السياسي محمود السائر موسى، وأمين الإدارة والتنظيم آدم جمعة، وأمين الإعلام أبوبكر آدم، لتعزيز التواجد السياسي وتنظيم الأنشطة المجتمعية والسياسية بالمنطقة.



خامساً: ولاية شرق دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت مدينة الضعين ومحلية ياسين خلال النصف الأول من شهر نوفمبر عددًا من الحوادث الأمنية والتحركات العسكرية التي أثرت على المدنيين. ففي الثاني من نوفمبر، رصدت مصادر الشبكة الميدانية بالولاية، كما أكد شهود عيان من المواطنون مرور خمس جرارات محملة بالجنود والمستنفرين عبر شوارع مدينة الضعين، متجهة نحو مناطق القتال شرقاً، وتشير مصادر مطلعة للشبكة، إلى احتمالية توجيهها نحو منطقة بابنوسة.

وفي الرابع من نوفمبر، سُمعت أصوات مسيرة تحلق في أجواء مدينة الضعين لفترة طويلة، مما أثار حالة من الذعر والهلع بين السكان، دون تسجيل أي انفجارات، وفق شهادات شهود محليون أفادت لمصادر الشبكة. وتعد هذه المرة الثانية على الأقل خلال الشهر التي تحدث فيها مثل هذه التحليقات.

وفي السابع من نوفمبر، أُطلق النار على مزارع نتيجة دخول ماشية مزرعته في محلية ياسين، بعد يوم من انعقاد مؤتمر التعايش السلمي بالمحلية. فيما تعرض المواطن عادل يعقوب لحادثة نهب، بواسطة اثنين مسلحين بعد التهديد وإطلاق النار لإخافته في حي الصفاء بالقرب من السوق الكبير بالضعين.

وفي 18 من نوفمبر، تعرض المواطن عبدالله إبراهيم عبدالله لإطلاق نار أدى إلى وفاته في منطقة شق تبليدي شمال الضعين، إثر خلاف مع الرعاة حول دخول الإبل مزرعته بعد يوم من



عقد مؤتمر التعايش السلمي بالمحلية. وتم القبض على المتهمين من قبل القوات المعنية في
الولاية بتاريخ 21 نوفمبر.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

في 11 من نوفمبر، قامت الاستخبارات العسكرية التابعة لقوات الدعم السريع باعتقال شاب يدعى الصادق يعقوب، بسبب إعادة إرسال رسالة نصية ضمن مجموعة على تطبيق واتساب، ووجهت له تهمة دعم الجيش. تم الاحتفاظ به في مقر الاستخبارات بمحلية بحر العرب. في السياق ذاته، تم فرض غرامة مالية على امرأة تدعى الحاجة حليلة ادم يحي نتيجة انتماء ابنها للقوات المشتركة، ورافق ذلك تهديد بالقتل من قبل مدعو ونيس ام جنقر، والتهديد بحرق حلة بقرية جفلو التابعة لمحلية عسلاية.

في 29 نوفمبر، بمدينة الضعين، اقتيد مواطن يدعى اشرف سليمان، أثناء تواجده في سوق أبو عمة شرق سوق الضعين، في مكان شبكة الانترنت، إلى عربة قتالية تحمل ستة جنود مسلحين يرتدون زي الدعم السريع، وتم إجباره على الصعود إلى العربة. خلال الحادثة، أخذ مفتاح سيارته بالقوة، وتم نقلها إلى منطقة الكلوك غرب المدينة، كما طلب منه الجنود الاتصال لشخص ما لتحويل مبلغ مالي. أثناء الحادثة، ظهر دراجة نارية مما شتت انتباه الجنود وحينها تمكن المواطن من الفرار تحت كثافة إطلاق النار، فيما تم إحراق الحشائش في المنطقة وأُخذت السيارة ماركه "أفانتي". لم يتم التعرف على هوية الجنود المشاركين في الحادثة، وقد أشار مصدر محلي لمصادر الشبكة، إلى أن السيارة نفسها ظهرت في المنطقة قبل أيام من وقوع الحادث.



3. أوضاع المجتمع المدني:

شهدت محليات شرق دارفور خلال شهر نوفمبر 2025 نشاطًا مكثفًا للمنظمات والمبادرات المدنية في مجالات التعليم، السلام، الحماية، والصحة. ففي الخامس من نوفمبر، دشن مجلس تنسيق العمل القاعدي بمحلية عسلاية مشروعًا لدعم التعليم، بدعم من منظمة برومكستي، بهدف تخفيف أعباء الفقر على الأسر الضعيفة. كما انعقد مؤتمر للتعايش السلمي بدعم من حكومة الولاية وبمشاركة الإدارات الأهلية، لتعزيز قيم الحوار والسلام في المجتمع المحلي.

وفي السادس من نوفمبر، نفذت منظمة تطوير المجتمع مسحًا ميدانيًا استهدف معسكر المنار للنازحين غرب المدينة، بهدف الوقوف على الاحتياجات الطارئة للنازحين. وفي العاشر من نوفمبر، نظم المنتدى التفاعلي للسلام اجتماعًا تشاوريًا للجمعيات والمبادرات الشبابية والنسوية لرصد التحديات أمام وصول الخدمات الإنسانية وتعزيز المشاركة الشبابية في صنع القرار.

وفي 12 نوفمبر، اختتمت غرفة الطوارئ النسوية مشروع "بنيات الفريق"، والذي شمل توزيع حقائب صحية، جلسات دعم نفسي، وورشنة تدريبية حول الرصد والتدخل في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي ذات اليوم، اختتمت حملة "من الضعين سلام" لمناهضة خطاب الكراهية، التي استمرت عشرة أسابيع واشتملت على فعاليات رياضية وجلسات توعوية للنساء في مركز إيواء الأمل.

وفي 15 نوفمبر، في محلية عسلاية، نفذت غرفة طوارئ القدامية جلسة نقاش استهدفت الفتيات من سن البلوغ حتى 25 عامًا، للتوعية بالصحة الشخصية وأهمية النظافة. وفي التاريخ ذاته، أقامت منظمة القواعد الخضراء ورشة تدريبية استهدفت المحامين والقضاة والعاملين في المحاكم، تناولت دور القضاء في مكافحة التمييز بين الجنسين وتعزيز تدخلات الحماية القانونية.



Sudan F
Watch N

وفي 17 نوفمبر، عقدت منظمة CRI جلسة نقاش حول مفهوم الصفح والعدالة الانتقالية،

بمشاركة 15 مهتمًا بالقضايا الحقوقية. وفي 21 نوفمبر بمحلية عسلاية، نظمت، شبكة الحماية

ورشة حول الحماية من التحرش ومساهمة الأسرة في حماية أبنائها وبناتها. وفي 22 نوفمبر

بمحلية الضعين، قدمت غرفة طوارئ حي النهضة وجبات غذائية للمعلمين في مدرستي السكة

حديد وخالد ابن الوليد الابتدائيتين. وفي نفس اليوم، نظم مجلس تنسيق العمل القاعدي قافلة

العون التضامني إلى محلية شعيرية بمنطقة خزان جديد، شملت مواد غذائية، مستلزمات الإيواء،

احتياجات النساء، تدخلات الحماية، ودعم خدمات المياه.

في 26 نوفمبر بمحلية الضعين، أقام المعمل المدني ورشة تدريبية حول الحماية الشخصية،

الأمن الرقمي، وحماية المؤسسات المدنية. وفي 28 نوفمبر، استمرت الأنشطة التوعوية والتدريبية

لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحماية وتنمية قدرات الفئات المستهدفة.



التحليل والمناقشة

تكشف البيانات الواردة من ولايات دارفور الخمس عن مشهد إقليمي يتسم بانهييار مركّب تتداخل فيه العوامل الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بصورة تعمّق هشاشة السكان وتعيد إنتاج دوائر العنف. ورغم تباين مستويات التوتر بين ولاية وأخرى، إلا أنّ النمط المسيطر يشير إلى هيمنة المليشيات على المجال العام، وتراجع سلطة الدولة الرسمية، وانخراط المدنيين في بيئة خطرة تتسم بانعدام الحماية وغياب اليقين بشأن أبسط مقومات الحياة.

1. سيولة أمنية مزمنة وتحول دارفور إلى فضاء مفتوح للسلاح:

يُظهر الرصد اليومي لحوادث القتل والنهب والاعتقال والابتزاز أن دارفور تحوّلت فعلياً إلى مسرح مفتوح للسلاح غير المنضبط، حيث تعمل مجموعات متعددة - قوات الدعم السريع، مليشيات محلية، مسلحون غير محددى الانتماء - دون رقيب. هذا الانتشار الواسع للسلاح يضع المدنيين في مواجهة مباشرة مع مخاطر الخطف والابتزاز كما في شرق دارفور، أو إطلاق النار وفق نزاعات فردية متكررة كما في جنوب دارفور وياسين. وتُبرز هذه الوقائع ضعف منظومة العدالة المحلية وتراجع أجهزة إنفاذ القانون، ما يفتح الطريق أمام منظومة عقاب عرفية غير مستقرة تقوم على الثأر الفردي والجماعي.

2. قمع ممنهج وتمدد الاستخبارات العسكرية للدعم السريع:

تظهر في أكثر من ولاية، خصوصاً شمال وجنوب ووسط دارفور، أن استخبارات الدعم السريع أصبحت فاعلاً أمنياً فوقياً يمارس الاعتقال التعسفي والتهديد وفرض الغرامات خارج أي إطار قانوني. اعتقال نشطاء، فرض غرامات على أسر بسبب انتماءات ذويهم، تهديد النساء



بالقتل، وابتزاز المدنيين مالياً - كلها مؤشرات على تحوّل الجهاز العسكري إلى سلطة سياسية واجتماعية موازية. هذا الوضع يعيد تشكيل أنماط السيطرة في الإقليم عبر خلق منظومة "طاعة قسرية" تكمّم الحركة المدنية وتشجع على الولاء القائم على الخوف لا على الشرعية.

3. فشل مبادرات التعايش السلمي واتساع الفجوة بين الخطاب والواقع:

على الرغم من تعدد المؤتمرات والورش المتعلقة بالتعايش السلمي، كما في محليات شرق دارفور، إلا أن الواقع يشهد انفجاراً متكرراً للنزاعات بين المزارعين والرعاة. يتضح أن هذه المبادرات، رغم ضرورتها، تُعقد في بيئة تفتقر إلى الضمانات الأمنية، فلا تُترجم مخرجاتها إلى التزام فعلي على الأرض. فحادثتا إطلاق النار بعد مؤتمر ياسين يعكسان هشاشة الاتفاقات وغياب الإرادة لدى الأطراف المسلحة لاحترام ما يتم الاتفاق عليه. هذا الفشل يرتبط أيضاً بتراجع الإدارة الأهلية وضعف آليات الدعوة والردع التي شكّلت سابقاً بنية ضبط اجتماعي في الإقليم.

4. اتساع دائرة العنف القائم على النوع الاجتماعي:

تسجّل دارفور، خصوصاً وسط وجنوب دارفور، تزايداً مقلقاً في أحداث الاعتداء على النساء والفتيات وخاصة بعد أحداث سيطرة الدعم السريع على الفاشر ومحيطها، إلى جانب حوادث قتل النساء داخل المنازل، إلى جانب تنامي أشكال العنف الأسري خلال فترة حملات مكافحة العنف ضد المرأة. هذا التناقض يعكس تفكك الروابط الأسرية وغياب منظومة حماية فعالة، إضافةً إلى الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحرب، والتي تدفع بعض الأفراد إلى العنف كآلية للتعامل مع الإحباط. ورغم جهود المبادرات النسوية في الدعم النفسي والتوعية، إلا أن هذه التدخلات تظل محدودة أمام حجم المخاطر.

5. تشكّل اقتصاد حرب يطغى على الأنشطة المدنية:



Sudan F
Watch N

يتجلى اقتصاد الحرب بوضوح في عمليات النهب، الاستيلاء على المركبات، الابتزاز عبر التحويلات البنكية القسرية، وفرض الغرامات من قبل جهات مسلحة. هذه الممارسات تُحوّل العملية الاقتصادية إلى نشاط يقوم على القوة لا على السوق، ومن ثم تُضعف قدرة المجتمع على إعادة الإنتاج. كما أنها تخلق شبكات مصالح ترتبط باستمرار الفوضى، ما يجعل إنهاء النزاع أكثر تعقيداً.

6. مرونة المجتمع المدني مقابل تضيق سياسي منهج:

على الرغم من القيود المشددة على الأنشطة السياسية غير الموالية للحكومة التأسيسية، إلا أن المجتمع المدني لا يزال يُظهر مستوى من المرونة والتنظيم، كما يتجلى في حملات مكافحة الكوليرا، دعم التعليم، جلسات الوعي القانوني، والأنشطة الشبابية والنسوية. ومع ذلك، تبقى هذه الجهود محاصرة بالبيئة الأمنية، وتخضع لإجراءات إدارية تجعلها عرضة للتعطيل في أي وقت. التمييز بين الكيانات الموالية وغير الموالية يكرّس مناخاً سياسياً غير متكافئ يعمّق الانقسام الاجتماعي.

إن ما يجري في دارفور ليس سلسلة حوادث معزولة، بل شيفرة صراع متكاملة تتجمع فيها هشاشة الدولة، التنافس على الموارد، سلطات المليشيات، وتآكل المؤسسات التقليدية. النتيجة هي إقليم يعيش على حافة انفجار دائم، حيث تتقاطع الحروب الصغيرة مع الحرب الكبرى، ويجد المدنيون أنفسهم في مساحة ضيقة بين الخوف، الحاجة، وانعدام الحماية.



التوصيات والاقتراحات

بناءً على معطيات النتائج والتحليل، تدعو الشبكة، وتوصي الآتي:

1. حماية مدنية عاجلة (أولوية قصوى):

1.1: إنشاء ممرات إنسانية محمية بالتنسيق بين المنظمات والجهات المحلية والجهات الدولية، حيث ينبغي توقيع اتفاقيات تشغيل يومية إلى جانب تحديد نقاط تماس محمية.

1.2: نشر فرق حماية متنقلة (rapid protection teams) تعمل على رصد الانتهاكات وتقديم الحماية الميدانية للنساء والأطفال والمرافق الصحية في نقاط الازدحام والطرق الرئيسية.

2. توثيق ومساءلة مدعومة بالأدلة:

1:2: إنشاء آلية توثيق موحدة (قالب رقمي/ورقي مبسط) لتسجيل الاعتقالات التعسفية، الإعدامات الميدانية، حالات العنف الجنسي والنهب.

2.2: تنسيق مع جهات قانونية محلية ودولية لإعداد ملفات أدلة قابلة للاستخدام لاحقاً في تحقيقات قضائية.

3. استجابة طبية نفسية وبدنية موسعة:

1.3: تعزيز قدرات المستشفيات الميدانية وقسم الطوارئ (أدوية، جراحين مؤقتين، وحدات علاج نفسي).

2.3: نشر عيادات متنقلة لاستقبال المصابين والضحايا الجنسيين مع خدمات سرية.

4. حماية المرأة والطفل وتخفيف العنف القائم على النوع:



4.1: توسيع برامج غرف الطوارئ النسوية ودعم مراكز الاحالة، مراكز استقبال آمنة.

4.2: حملات توعية سريعة عن كيفية الإبلاغ وإجراءات الحماية المباشرة.

5. أمن وحماية سلاسل الإمداد (الطرق واللوجستيات):

1.5: إنشاء نقاط تفتيش إنسانية محايدة لحماية قوافل الإغاثة مع قائمة مرجعية لحماية الشاحنات.

2.5: اعتماد مرافقة شرعية وقانونية لقوافل المساعدات (شهادات مرور وتنسيق مسبق).

6. تدخل لحماية البنى التحتية الصحية والتعليمية:

1.6: ترميم وحماية المستشفيات والمدارس المستهدفة وإعادة تشغيل أقسام أساسية كالباطنية.

2.6: فرض قوائم حماية واقعية تمنع تحويل المرافق إلى أهداف عسكرية.

7. دعم سائل ونقدي للمعيشة وتقليل سوق السلب:

1.7: مدّ تدخلات النقد الطارئ (cash transfers) للأسر الأشد تضرراً لتقليل اعتمادها على

شبكات السوق الموازية.

2.7: توزيع دعم موجه للخبز والمياه، مع آليات مراقبة محلية لمنع الاستيلاء.

8: ضغط دبلوماسي وشرطي دولي:

1.8: دعوة البعثات الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للضغط لإفراج عن المعتقلين ووقف

الانتهاكات.

2.8: مطالبة بوقف أي قطع اتصالات تعيق الاستجابة الإنسانية، وفتح المعابر الحدودية للسلع

الأساسية.



9. بناء قدرات المجتمع المدني المحلي:

1.9: تمويل سريع للمبادرات النسوية والشبابية لتوسيع الخدمات ومرونة الاستجابة.

2.9: تدريب حقوقي وقانوني للمبادرات لتسهيل توثيق الانتهاكات والمناصرة.

10: نهج مصالحة ومشاريع كسب الثقة:

1.10: دعم برامج مصغرة للوساطة المحلية (شيوخ، إدارات أهلية) مع ضمان إشراك نسوي وشبابي.

2.10: مشاريع سريعة كخلق فرص عمل مؤقتة للبنية التحتية (تنظيف، مياه) لخفض التوترات.

11: آليات شفافية ومراقبة للجهات الرسمية وخطة تواصل للمجتمعات:

1.11: المطالبة بإلغاء الرسوم التعسفية على المنظمات والمبادرات أو تخفيضها فوراً لتسهيل العمل الإنساني.

2.11: نظام رقابة مستقل على تحويلات المساعدات وعمليات التسجيل.

3.11: إطلاق شبكة اتصالات بديلة (راديو مجتمعي، قنوات رسائل قصيرة) للعمل عند انقطاع الخدمات.

النهاية.

